الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/C.2/34/15
21 November 1979
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الدورة الرابعة والثلاثون
اللجنة الثانية
البند ٧١ من جدول الأعمال

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

بيان السيد محمد حبيب غراب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الى اللجنة الثانية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ *

١ - منذ أحد عشر شهرا ، قررت الجمعية العامة ، بمقتضى قرارها ٣٣/١٤٨ ، عقد مؤتمر دولي معني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، وبدأت عملية التحضير لهذا المؤتمر . وحددت الجمعية العامة نطاق المؤتمر من حيث مصادر الطاقة التي ستدرس في هذا النطاق ، والوسائل التقنية الرئيسية التي يمكن بفضلها تقييم امكانيات هذه المصادر . وشمل هذا الدعوة الى عقد ثمانية أفرقة تقنية مؤلفة من الخبراء الذين يعيّنهم الأمين العام على أساس الترشيحات المقدمة من الحكومات . وتقرر أن يكون الأساس للتعيينات التي يضطلع بها الأمين العام هو ما يتمتع به الخبراء من معرفة تقنية ، فضلا عن الاعتبارات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي .

٢ - وقد رجت الجمعية العامة ، في القرار ٣٣/١٤٨ ، من سائر مؤسسات المنظومة أن تمدّ التعاون ؛ ويسعدني أن أبلغكم بانني قد تلقيت تأكيدات بالتعاون والدعم على أكمل وجه . وخلال شهري اذار/مارس وتشرين الأول/اكتوبر من هذا العام ، عقدنا مع اختصاصيين من الوكالات اجتماعين مشتركين بين الوكالات ؛ كما أفدنا من المناقشات الثنائية مع العديد من المنظمات التي تبدي أكثر من غيرها اهتماما فعّالا بموضوع هذا المؤتمر . وخلال الصيف ، أتيحت لي شخصيا فرصة زيارة المدير العام لكل من المنظمة العالمية الأرصاد الجوية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، وتأكدت بنفسي من رغبتهم الحقيقية في التعاون .

---

* يصدر عملا بالمقرر الذي اتخذته اللجنة في جلستها ٤٤ المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ .

٣ — ولابد لنا من الاعتراف بأن السعي من جانب واحد لعقد مؤتمر من هذا القبيل هو أمر غير ممكن : اذ يجب أن تتحمل مؤسسات المنظومة نصيبها من هذا السعي بصورة عادلة ، كما يجب مراعاة خبراتها ومجالات اختصاصها وبرامج عملها المستمرة مراعاة تامة . ولهذا السبب ، فاننا على سبيل المثال نعتمد على منظمة الأغذية والزراعة لكي تقوم نيابة عنّا بدراسة عن الطاقة المولّدة من حيوانات الجرّ ، وتقوم بدور المضيف للفريق المعني بحطب الوقود والفحم النباتي ، بينما تقوم اليونسكو بدور المضيف للفريق المعني بالطاقة المستمدة من المحيطات ، الذى أشرت اليه من قبل . وهي تتطلع فضلا عن ذلك الى القيام بدور المضيف للدورة الثانية للفريق المعني بالطاقة الشمسية التي ستعقد في العام المقبل ، كما تخطط للمساهمة بشكل كبير في الدراسات الخاصة المتعلقة بالاعلام ، والتعليم والتدريب في ميدان الطاقة . وفي هذا السياق ، دعوني أغتنم هذه الفرصة لكي أسجل وجود تعاون وشواهد تشير الى الدعم على صعيد المنظومة — بما في ذلك على سبيل المثال البنك الدولي ، ومنظمات داخلة في اطار الأمم المتحدة ذاتها ، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والموئل ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، هذا بالاضافة الى اللجان الاقليمية ، بطبيعة الحال .

٤ — وانني واثق من أن العملية التحضيرية لهذا المؤتمر ستشهد جهدا جماعيا رئيسيا تضطلع به المنظومة ، كما ستشهد حل الكثير من مشاكل التنسيق التقليدية التي كانت موضع قلق فيما يتعلق بعمل المنظومة في هذا المجال . وفي هذا الصدد ، فانه لمن المناسب ، في ضوء أحكام الفقرة ٦ من منطوق القرار ٣٣/١٤٨ ، أن أشيد بما قدمه المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي من النصائح لتوجيه العملية التحضيرية . ولقد أفدت كثيرا من مشورته والدعم الذى قدمه لي في الشهور التي مضت منذ تعييني أمينا عاما للمؤتمر .

٥ — ولقد حاولنا في الأمانة العامة أن نعتمد على الدراية الفنية القائمة في مختلف البلدان فيما يتعلق بشتى مجالات اهتمامنا . كما كلفنا نحو ٣٠ خبيرا استشاريا من بلدان مختلفة باعداد ورقات فنية تهتدى بها الأفرقة التقنية في بداية أعمالها .

٦ — ولست بحاجة لكي أشدد ، في هذا المحفل ، على الحقيقة المعروفة بشكل جيد للغاية والقائلة بأن الأكثرية الهائلة من جهود البحث والاستحداث التي تبذل فيما يتعلق بمختلف مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة الداخلة في نطاق المؤتمر انما توجد في البلدان المتقدمة النمو . وهذا يتيح لنا فرصة خاصة للاعتماد على الدراية العملية القائمة في البلدان المتقدمة النمو لصالح البلدان النامية . ولكن هذا يؤكد حقيقة أخرى ، مهمة الى حد ما ، وهي أن هذا التركيز الكبير للعمل يجسد مدى الحاجة في البلدان المتقدمة النمو أيضا الى حلول في هذه المجالات .

٧ — ولن أكون صريحا كل الصراحة اذا لم أعترف بأن العمل في هذه السنة الأولى قد عانى من مصاعب عدة . ولعل الكثيرين منكم يتذكرون تقريرى المقدم الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في

تموز/يوليه (١) ، والذى بيّنت فيه أنه قد وردت من الدول الأعضاء في ذلك الوقت أسماء ٤٤ مرشحا فقط لعضوية الأفرقة الفنية ، وذلك بعد تدائين وجههما الأمين العام . وفيما بعد شهدنا زيادة هذا المجموع الى ٧٠ ردا تقريبا ، ولكنني يجب أن أقول لكم أن بعض هذه الردود قد وردت متأخرة في الأسبوع الماضي فقط . وفضلا عن ذلك ، لم ترد بعض الردود التي كنا نأمل في الحصول عليها من البلدان التي نعرف أنها تمتلك دراية فنية في بعض المجالات ذات الصلة ، وذلك رغم الجهود المكثفة التي بذلتها الأمانة العامة . وربما كان أحد الأسباب وراء ذلك هو أن الحكومات لم تركز اهتمامها بعد على هذه المبادرة المعينة التي تضطلع بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمشاكل اليومية الملحة لتلك الحكومات في هذا الميدان .

٨ — ويسعدني أن أبلغكم أن فريقين من هذه الأفرقة الفنية قد اجتمعا خلال الأسبوعين الماضيين . فقد اجتمع أولهما ، وهو الفريق المعني بالطاقة المستمدة من المحيطات ، في مقر اليونسكو في باريس خلال الفترة من ٥ الى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، بينما اجتمع الفريق الثاني ، المعني بطاقة الرياح ، في مقر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في جنيف خلال الفترة من ١٢ الى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر . ويسعدني أن أكون في موقف يسمح لي بأن أقول لكم أن هذين الفريقين قد حققا أفضل آمالنا ، بفضل المستوى الرفيع للدراية الفنية لاعضائهما ، والتبادل القيّم للمعلومات والآراء فيما بين المشتركين ، والنتائج الأولية التي خلص الفريقان اليها بشأن ما هو ممكن من الناحية التقنية في الوقت الحالي وما غير ممكن عمليا سوى في العقد الأخير من هذا القرن أو بعد سنة ٢٠٠٠ .

٩ — ويجب أن أعترف بأنني قد أحسست بالارتياح والتفاؤل بفضل النتائج التي حققها هذان الفريقان في اجتماعهما الأولين ، اشعر بالارتياح لأن الأمر قد احتاج الى وقت طويل نسبيا لبدء أعمال هذين الفريقين ، وأشعر بالتفاؤل لأن أعمالهما قد حققت أفضل آمالنا بشأن طريقة عمل الاجراءات التحضيرية التي تم اختيارها .

١٠ — ولقد عين الفريقان المجالات المناسبة لاستكشاف الأولويات وللتطبيق العملي ، وللتكييف الملائم لظروف البلدان النامية . كما عيّنا الأعمال التي يمكن انجازها والتي ينبغي انجازها قبل الدورة الثانية لكل منهما ، وحددا المعالم التي ستوضع في اطارها نتائجهما النهائية ، وعندما يجتمعان بعد عام من الآن ، على أساس المعلومات التي يتم جمعها في تلك الأثناء .

١١ — وعلى سبيل المثال ، فان الفريق المعني بالطاقة المستمدة من المحيطات لم يستعرض فحسب المصادر الرئيسية مثل طاقة المد وطاقة الأمواج والمنحنى الحرارى للبحار ، التي عينها القرار ٣٣/١٤٨ على وجه الخصوص ، بل انه قد استعرض أيضا مصادر الطاقة ذات الصلة مثل التيارات البحرية ومنحنيات الملوحة . وقد قرر أعضاء الفريق أنه من الممكن وضع مبادئ توجيهية

---

(١) انظر E/1979/C.1/SR.18

لمساعدة الحكومات في تقييم مالديها من مصادر الطاقة المستمدة من المحيطات وتقييم مواقع هذه الطاقة ، وانه ينبغي اصدار مثل هذه المبادئ التوجيهية . وتعهد جميع الخبراء العاملين في هذا الفريق بالسعي الى ضمان نشر وتوزيع ما توفره البحوث والتجارب التي أجرتها هيئاتهم الوطنية في هذا المجال من المعلومات ، وذلك لخدمة أغراض المؤتمر . وفضلا عن ذلك ، فقد حدد الفريق القضايا الأكثر عمومية مثل التمويل أو تبادل المعلومات التي ينبغي دراستها بطريقة متكاملة ، في نفس الوقت الذى أدلى فيه الفريق ذاته ببعض التعليقات الأولية على هذه القضايا . ومن الممكن توفير نسخ باللغة الانكليزية من تقرير الفريق المعني بالطاقة المستمدة من المحيطات ، اذا كان ذلك مفيدا لأعضاء اللجنة في هذا الصدد . وقد توفر صباح اليوم تقرير مبدئي للفريق المعني بطاقة الرياح ، الذى انتهى اجتماعه مساء يوم الجمعة (١٦ تشرين الثاني /نوفمبر) ، ولكن هذا التقرير لم يأخذ شكلا يسمح بتوفيره للوفود على نطاق واسع خلال المناقشة الحالية .

١٢ — وانني أعرف أن وفودا كثيرة قد تساءلت عما يحدث بالضبط بالنسبة للعملية التحضيرية ، وبدأت تشعر بنفاذ الصبر ازاء انطباعها المتمثل في عدم حدوث شيء في الواقع . ويجب أن نتحمل ، هنا في الأمانة العامة ، بعض المسؤولية ازاء هذه الحالة ، الناشئة جزئيا عن الافتقار الى المعلومات . ولكنني أؤكد لكم أن الوفود والدول الأعضاء تشاركنا في تحمل المسؤولية . ولقد خطر ببالنا أن أحد التفسيرات الممكنة لهذا هو الافتقار حتى الآن الى برنامج اعلامي شامل يتصل بالمؤتمر . ولعل الوفود تتذكر أن الجمعية العامة قد رفضت طلبا أوليا بهذا الشأن قُدّم في التقرير الأولي للعام الماضي . ولذلك ، فقد أسعدني كثيرا أن أرى التشديد على توفير المعلومات ، في الفقرة ١٢ من منطوق مشروع القرار A/C.2/34/L.18 ، الذى قدمه مؤخرا الى هذه اللجنة ممثل الهند الموقر نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين (٢) . وفي تقديري ، أننا سنكون قد أخفقنا في مواجهة أحد التحديات الرئيسية التي تواجه هذا المؤتمر ما لم نجعل الحكومات والرأى العام في الدول الأعضاء على اطلاع بما نفعل وبما نأمل أن نفعله .

١٣ — كذلك فقد تمثلت احدى الصعوبات التي واجهتنا في عدم وجود آراء من الحكومات نستفيد بها في العملية التحضيرية خلال الشهور الماضية عندما كنا نحاول استكشاف وتوضيح تشعبات الولاية العامة التي منحتنا إياها الجمعية العامة في قرارها ٣٣/١٤٨ . وانني أعلم أن هناك مشاكل سياسية أدت الى تركيز اهتمام مكثف على قضايا أخرى وجوانب أخرى للمؤتمر في الدورة الماضية للجمعية العامة وفي الدورة الحالية على السواء . غير أنه مما يبعث على الارتياح في نفسي وفي نفوس زملائي أن تتوفر لدينا فيما بعد لجنة تحضيرية نستطيع أن نقدم اليها أفكارنا ويمكننا أن نناقش معها تفاصيل المصاعب والعقبات التي تواجهنا ، ونستطيع أن نتلقى التوجيه منها بشأن الخيارات أو العمليات التي ينبغي أن نركز عليها . وعلى سبيل المثال ، فقد أبدى العديد من الأجهزة على المستوى الاقليمي اهتمامها بالاجتماعات التحضيرية الاقليمية ، ولكنه من المستحيل على الأمانة العامة

---

(٢) انظر A/C.2/34/SR.33 .

أن تأخذ هذا المقترح في حسبانها نظرا لعدم وجود توجيهات من الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي . والآراء فيما يتعلق باتباع الطرق التي أخذت بها المؤتمرات الماضية أو عدم اتباعها مختلفة ، ولكننا هنا في الأمانة العامة لانستطيع دراسة ذلك الأمر بطريقة ذات مغزى نظرا لعدم وجود هيئة تحضيرية حكومية دولية تستطيع تبادل الأفكار معها .

١٤ — ومن ناحية أخرى ، ان الجمعية العامة قد حددت في الولاية التي أسندتها الى المؤتمر في العام الماضي ، الاطار العام الذي ينبغي أن نعمل في نطاقه . بيد أننا لم نزود بأي توجيه واضح أو محدد بشأن مجال واسع من الآثار الهامة المترتبة على الموضوع الشامل الذي يستأثر باهتمامنا . من ذلك أنه طلب منا في الفقرة ٤ من منطوق القرار ٣٣/١٤٨ أن نركز على مسائل التنمية ونقل التكنولوجيا ، وتبادل المعلومات ، والتمويل . وفي الميزانية المنقحة ، سأتقدم بتقديرات لتعيين موظفين لأمانة المؤتمر وخبراء استشاريين لمواجهة نفقات أفرقة الخبراء ، في محاولة لمعالجة هذه المسائل الكبرى والمعقدة معالجة جدّية .

١٥ — ولكن حين أعلنت الجمعية العامة ، في الفقرة الخامسة من ديباجة القرار ٣٣/١٤٨ ، أنها " تدرك أهمية زيادة القدرة الصناعية للبلدان النامية " فان من الطبيعي التساؤل الى أي درجة تريدنا أن نؤكد على تحديد حاجات البلدان النامية من الطاقة كما يتصورها اعلان ليما بشأن التنمية والتعاون الصناعي (٣) . وماذا ينبغي تكريسه من وقت وجهد وموارد ، في اطار الأعمال التحضيرية لمؤتمرنا ، لمعالجة هذا الأمر على الأصعدة الوطنية ، أو دون الاقليمية ، أو الاقليمية ، أو العالمية؟ وقد أجرينا بعض المناقشات مع زملائنا في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن هذا الموضوع وأننا بصدد اقتراح الدعوة لعقد اجتماع كبير للخبراء يعنى بالصلة بين مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبين التنمية الصناعية ، بيد أنه سيكون مفيدا أن نحصل على توجيه من هيئة حكومية دولية في تحديد مهمتنا في هذا المجال الهام .

١٦ — ومن الجلي أيضا أن الجوانب البيئية لمختلف مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة لها أهميتها ، مثلا ، في استخدام الحَطَب النفطي والرمال القيرية أو التراب العضوي . ونحن نعرف فضلا عن ذلك أن هذه المسائل مسائل سياسية يصعب الاتفاق بشأنها وتثير مواقف تحف بها مشاعر قوية ، منها ما يؤيد الاعتماد على الذات عن طريق موارد الطاقة المحلية الى أقصى حد ومنها ما يقف الى جانب مراعاة التكلفة البيئية بدقة في تحديد الاتجاهات التي يركز عليها الاهتمام على سبيل الأولوية . ومن حسن الحظ انه يمكننا أن نعتمد على العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا المجال ؛ وسيزود هذا البرنامج أمانة المؤتمر في غضون الأسابيع القليلة القادمة ، ببحث عن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والبيئة ، سيدرسه فريق خبراء في مقر اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ في اجتماع يعقده في بنكوك في كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ .

١٧ — بيد أن الحالة ليست بمثل هذا الوضوح في مجال الاعتبارات الاجتماعية . ويكاد يكون من

---

(٣) انظر A/10112 ، الفصل الرابع .

المؤكد أنه سيلزم دراسة مسائل التقبل الاجتماعي لهذا الاختيار أو ذاك . فعدا التغييرات في العادات الاجتماعية والمواقيت التي يفرضها مثلا الاعتماد على الأفران الشمسية ، وينبغي من ناحية أخرى ، في آخر الطرف الآخر ، أن تؤخذ في الاعتبار ردود الفعل السكولوجية التي يفرضها الاعتماد على طاقة حيوانات الجرّ أو ربما حتى على طواحين الهواء اذا ما اعتبر ذلك عودة الى الوراء . وثمة جوانب اجتماعية أخرى الا أنها أقل تعقيدا . واننا نتفق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على انه يلزم القيام في اطار مؤتمرنا ببحث مشكلة تعليم وتدريب موظفين مؤهلين ، لأن من الجلي أن احدى العقبات الرئيسية التي تقف في وجه الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا المتاحة في مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بالبلدان النامية ، تكمن أو ستكمن في عدم وجود موظفين مدربين في الميادين ذات الصلة ، سواء في مجال الطاقة الجيوحرارية أو استغلال موارد التراب العضوي أو الطاقة المائية الصغيرة . ولكن ، ماهي المعطيات الحقيقية لهذه المشكلة ؟ والى أى حد تكون هذه المعطيات عقبة بالنسبة للبلدان النامية ، بصفة خاصة ، التي تعاني معاناة حادة من أزمة الطاقة الراهنة ، في طريقها نحو الاكتفاء الذاتي من الطاقة ، باستخدام موارد محلية وتكنولوجية مستوردة في الحدود الضرورية ؟ اننا لا نعلم شيئا عن أهمية هذا العامل ، ونشك في أن تعلم كثير من البلدان عنه أكثر ما نعلم . ولهذا ، فما هي درجة الاهتمام التي ينبغي أن نوليها لهذا العامل في عملية التحضير للمؤتمر ؟ فاذا نحن لم نركز عليه بما فيه الكفاية ، أليس من الجائز أن تصبح جميع تقديرات الجدوى التقنية في استغلال مختلف الموارد المتاحة غير مثمرة من الناحية العملية في مساعدة البلدان بصورة انفرادية على التقدم فعلا على طريق ارضاء حاجاتها من هذه الموارد الجديدة والمتجددة ؟ اننى آمل أن لا تبخلوا علينا في هذه المناقشة وفي اللجنة التحضيرية بعد ذلك ، بنصائحكم في هذا المجال .

١٨ — فما هي الدرجة التي ينبغي أن نركز بها على السكان الريفيين بوصفهم هدفا مستقلا يمكن ارضاء حاجاتهم عن طريق مزيج من موارد الطاقة اللامركزية ... الطاقة الهوائية ، والشمسية ، والطاقة المائية الصغيرة ، وطاقة الكتل الحيوية ، وطاقة حيوانات الجرّ ؟ ومن الواضح ان هذا يثير مسائل تختلف عن المسائل التي تثيرها موارد الطاقة لأغراض التصنيع أو لأغراض النقل الحضرى أو النقل للمسافات البعيدة ، أو لأغراض نظم الطاقة الوطنية المركزية ؟ وهذه الى حد ما مسألة تتعلق بالسياسة العامة التي تختلف بشأنها الآراء .

١٩ — ولقد حُدّد في العام الماضي موردان للطاقة يمكن معالجتهما دون الحاجة الى دراسة يقوم بها فريق خبراء تقني . ففي حالة التراب العضوى ، تكرمت حكومة فنلندا بالاضطلاع بوضع دراسة للمؤتمر بشأن هذه المسألة والقيام بالمشاورات الكاملة مع سائر كبار مستخدمي التراب العضوى ، وخاصة الاتحاد السوفياتي ، وايرلندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، وكندا ، والمملكة المتحدة . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأقدم الشكر الى وفد فنلندا للمبادرات التي اتخذها بلده في هذا الشأن .

٢٠ — ولكن ، من ناحية أخرى ، هل قمنا على نحو سليم في العالم الماضي بتقدير ما يكمن في طاقة حيوانات الجرّ من أهمية وتعقيد ؟ والى أى حد تختلف الاتجاهات والامكانيات بين البلدان

والأقاليم في هذا الشأن ؟ هل يوجد دون أن ندري تجميع واسع للبحث والمعرفة والأفكار التي تعالج كيفية زيادة الناتج من هذا المصدر الواسع الانتشار من مصادر الطاقة الى أقصى حد ، وهو الذي طالما أهملته السياسة العامة الحكومية بوصفها جزءا من القطاع التقليدي للاقتصاد ؟ وقد بدأنا في تنقيح أفكارنا بشأن هذا الموضوع بالتشاور مع خبير هندي بارز ، ومع منظمة الأغذية والزراعة ، التي ستوفر الاشراف الفني لهذا المشروع . ولكن من الجلي أن من المفيد أن نحصل على توجيه هيئة حكومية دولية في محاولاتنا التجريبية في هذا المجال .

٢١ — سيدي الرئيس ، دعني أؤكد لك أنني ما أثرت هذه المسائل بأي نية في تحويل النقد المشروع عن أمانة المؤتمر على أوجه القصور التي تعاني منها ، بل لمجرد أن أنبه الوفود الى بعض العوائق التي كانت العملية التحضيرية تتم حتى الآن في ظلها . وهناك جوانب أخرى لهذا الأمر سوف أعاود الاشارة اليها فيما بعد ، غير أنني أود في هذه المرحلة أن أتناول مسائل أخرى قليلة .

٢٢ — ان أمانة المؤتمر تعلم تمام العلم أن على الأمم المتحدة في هذا المؤتمر المعني بطلب موارد الطاقة الجديدة والمتجددة أن تسعى للوفاء بحاجات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . ولسوف نسعى الى القيام بذلك ، مثلا ، بمحاولاتنا الرامية الى انشاء مدونة للمعلومات تقوم على ما أنجز من عمل في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية ، والى خلق توافق في الرأي العام فيما يتعلق بما هو مُجد من الناحية التقنية وقابل للبقاء من الناحية الاقتصادية ومقبول من الناحية الاجتماعية . وأن نتائج البحث والتقديرات الواسعة النطاق التي يتم الاضطلاع بها في سياق عمليتنا التحضيرية لابد ، يقينا ، أن تهدف الى المساعدة في حل الحاجات الملحة للمجتمعات المصنعة ، فضلا عن حاجات البلدان النامية الملحة . فان من الممكن جدا أن يكون ما هو مُجد من الناحية التقنية لبلدان على درجة عالية من التصنيع ، بها أساس قائم من اليد العاملة المدربة ومرافق بحث وتجهيز ، مختلفا عما هو مُجد في بلد نام صغير . بيد أن معظمنا ، نحن القاطنين في بلدان مقار منظمات الأمم المتحدة ، يعلم حق العلم أن تلك المسائل التي يسعى مؤتمرنا الى التصدي لها هي مسائل ذات أهمية قصوى بالنسبة لبلدان الشمال . واني لأشير الى هذه النقطة سيدي الرئيس ، لأن القرار يؤكد بصفة خاصة حاجات البلدان النامية واحتياجاتها ، ولأننا كثيرا ما نميل في أحاديثنا وبياناتنا الى تركيز استجاباتنا على حاجات البلدان النامية ، لأنها حاجات يمكن أن تكون بالغة الحرج في سياق الظروف الاقتصادية لهذه البلدان . وان حالة الطاقة فيها خطيرة ، سواء اذا نظرنا اليها من ناحية تجارتها الخارجية وميزان مدفوعاتها ، أو من ناحية جهودها من أجل خلق ظروف الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لنسبة أكبر من سكانها ، أو من ناحية الجهود التي تبذلها للخلاص من رتابة التخلف عن طريق التصنيع أو تحسين الغلة الزراعية ، أو غير ذلك من الأشكال التي قد يتخذها هذا النضال . اننا نعرف أن الاستحداث السريع لمصادر جديدة ومتجددة من الطاقة يمثل أمرا هاما للوفاء في نهاية المطاف بهذه الآمال بالنسبة لعدد كبير من البلدان . بيد انني أود أن أطمئن أعضاء هذه اللجنة أن أمانة المؤتمر ستظل دوما على بال من أهمية هذه العملية التحضيرية وأهمية البحث الكامل لحاجات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ، التي يهدف هذا المؤتمر الى الاستجابة لها .

٢٣ - سيدى الرئيس ، لقد أشرتم الى أن الهدف من التبكير بطرح مشروع القرار على اللجنة تحت هذا البند هو تركيز المناقشة المقبلة على القضايا التي أثيرت في مشروع القرار من أجل تسهيل توصل اللجنة الى قرار مبكر حول هذا البند . وأنا آمل أن يكون التقرير المرحلي للأمين العام الوارد في الوثيقة A/34/585 والذى لم يكن قد نشر عند ادخال مشروع القرار ، وكذلك بعض القضايا التي تعرضت لها في بياني اليوم ، موضوع ملاحظات من الوفود بحيث نستطيع الانتفاع بالايضاحات المتعلقة بالجوانب غير الأكيدة في السياسة ، بقدر ما يكون ذلك ممكنا في هذه المرحلة .

٢٤ - وأود لو سمحتم لي يا سيدى الرئيس أن أزيد قليلا فأتحدث عن " حقائق دنيوية " أخرى لها رغم ذلك تأثيرها على مسائل أكبر هي قدرتنا على مواجهة التحدى الذى يمثله التحضير لمؤتمر كبير من هذا النوع . ففي العام الماضي ، رصدت الجمعية العامة اعتمادا تكميليا لاضافة موظف متقدم واحد ليرأس أمانة المؤتمر ، وموظف واحد برتبة مد - ١ ، وأربعة موظفين برتبة ف - ٥ ومحرر تقني واحد برتبة ف - ٣ للفترة من تشرين الأول/اكتوبر الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ . وكان من المقرر أن تكون نواة هذا الفريق مكونة من أربعة موظفين برتبة ف - ٥ يكون عملهم تناول مختلف مصادر الطاقة والأفرقة التقنية المتصلة بذلك . وكان الطابع التقني الرفيع لهذه الوظائف من بين الأسباب التي أدت الى شغل وظيفة واحدة فقط حتى هذه اللحظة ، وقد شغل هذه الوظيفة في الشهر الماضي فقط خبير بالكتل الحيوية . وقد عرضت وظيفتان على خبير بالطاقة الشمسية وعلى خبير آخر بالطاقة المائية ، ولكنهما رفضا هذا العرض في الشهرين الماضيين .

٢٥ - وقد رأت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عند نظرها في طلب أول لتوفير ثمانية اختصاصيين برتبة ف - ٥ ان الخبرة الموجودة داخل مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل يمكن أن تكفي لتلبية نصف هذا الاحتياج على الأقل . بالطبع ، اعتمدنا ولابد أن نواصل الاعتماد على القدرة الفنية الحالية للمركز في ميدان الطاقة . ولكن الواقع هو أن كل الموظفين التقنيين الموجودين بالمركز كانوا جميعا ملتزمين بالتفرغ ، سواء لأنشطة تحضيرية لندوة القمم الرئيسية التي عقدت مؤخرا في بولندا ، أو لتحضير تقارير لجنة الموارد الطبيعية ، أو لدعم وتنفيذ المشاريع الجارية في مجال التعاون التقني . ومعنى ذلك هو أن العمل تقوم به قلة متفانية من الموظفين كان عليهم أن يعملوا بالليل وفي الاجازات الاسبوعية . وأؤكد لكم أنه ليس عمليا اقتراح عمل الموظفين الفنيين بشكل منظم في دورة مزدوجة مع كل أكوام أعباء عملية التحضير للمؤتمر ، مهما كانوا متفانين أو راغبين في ذلك . فالبيروقراطيات في بعض النواحي أشبه بالآلات ، ولكننا نجد في الحياة الفعلية أن الأفراد المثقلين بالعمل دائما ، اما أن ينهاروا أو تتأثر نوعية ادائهم نتيجة لذلك في مجال أو آخر من مجالات مسؤولياتهم . ويبدو أن هذين الأمرين كلاهما غير مقبول . وبالاضافة الى ذلك ، لابد أن أقول بكل صراحة أن الاعتقاد الشائع بأن كل ما تحتاجه الأمانة العامة هو أن تكد قليلا في عملها ، انما هو اعتقاد غير سليم على الاطلاق ، على الأقل في هذه الحالة .

٢٦ - أما عن المستقبل ، فيجب أن أعترف أنني لست قليل القلق على عملية التحضير للمؤتمر عندما أضع في اعتباري أثر القواعد والمعايير الأخرى المتصلة بهذه العملية . مثال ذلك أن الجمعية العامة تميل عادة الى خصم ٥ في المائة من التقديرات المالية المطلوبة للوظائف الجديدة كأثر

لتأخر التوظيف ، وذلك على أساس الافتراض أنه لا يمكن في العادة توظيف غالبية الموظفين في الوظائف الجديدة قبل ١ تموز/يوليه من العام الذى تصبح فيه الوظائف الجديدة سارية المفعول . وتدل خبرتنا هذا العام ، وخبرة الأمم المتحدة العامة بالتوظيف على أنه ليس من غير المألوف أن تتطلب بعض الوظائف تسعة شهور قبل العثور على موظفين يشغلونها . وسنبذل قصارى جهدنا بالطبع لاثبات زيف هذين المعيارين على حد سواء . على أنه ريثما يتضح مقدار صحتهما ، كما هو شأن المعايير على الدوام ، فسوف أظل بالغ القلق ازاء الأثر الذى يتركه هذا على الجدول الزمني الحالي الذى يجعل من غير المعقول تقديم وثائق المؤتمر لاستنساخها في موعد يتجاوز ٣١ أيار/مايو ١٩٨١ .

٢٧ - سيدى الرئيس ، لقد ذكرت اعتمادنا على الخبرة المتاحة في البلدان الأعضاء . وذكرت الجهود التعاونية الجارية في منظومة الأمم المتحدة . ان هناك نطاقين كبيرين آخرين للخبرة دعانا قرار الجمعية العامة ٣٣/١٨٤ في الفقرة ١٠ من منطوقه الى النظر فيهما : وهذان بالطبع هما المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشارى لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعي والمنظمات الدولية الحكومية . وفي هذا الصدد تقضي أيضا الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار A/C.2/34 بأنه يمكن التماس الاشتراكات من المنظمات الدولية الحكومية الاقليمية المعنية .

٢٨ - وقد حضرت أمانة المؤتمر بالفعل هذا العام جانبا من اجتماعات المنظمات غير الحكومية المتعلقة بالطاقة الشمسية ووقود الخث وطاقة الحرارة الجوفية ، ونحن نعتزم مواصلة الاعتماد على هذا النوع من العمل الجارى والخبرة في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . ونتوى تكثيف وتنظيم علاقاتنا مع مجموعة المنظمات غير الحكومية في هذا الميدان حيث أن ذلك سيوفر شكلا قيّما من أشكال الاتصال بعامة الخبراء .

٢٩ - أما عن المنظمات الدولية الحكومية بالذات ، فقد كنت دائما أنا وزملائي بأمانة المؤتمر على وعي فائق بالدعم القيّم الذى يمكن لعملية التحضير للمؤتمر أن تستمده من أعمال هذه المنظمات . وقد زرت شخصيا مقر الأمانة العامة للاتحاد الاقتصادى الأوروبي في بروكسل في الصيف الماضي وأرجو ، اذا سمح موعد نظر الجمعية العامة في هذا البند ، أن اشترك في اجتماع وزراء الطاقة لدول أمريكا اللاتينية في اطار منظمة امريكا اللاتينية لشؤون الطاقة ، الذى من المقرر أن ينظر في خطة عمل اقليمية لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في بنما يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ .

٣٠ - لقد سئلنا مرارا كيف نعتزم تنسيق عملنا مع أعمال المنظمات الدولية الحكومية وهي أعمال متعددة الجوانب . اننا مثلا على علم بالأعمال الجارية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، وفي مجلس الكومنولث للعلوم . ونحن على علم بما يجرى من عمل في مجموعة مختلفة من المنظمات الدولية الحكومية على الأصعدة العالمية والاقليمية ودون الاقليمية . ونحن ندرك كثيرا أن هذا يجتذب دائما تبرعات وطنية من بعض البلدان المتقدمة الى حد بعيد في هذا الميدان ، وهو ترابط مثمر يعود بالفائدة على البلدان المعنية . وهناك الكثير الكثير مما يستلزم الأمر عمله في هذا الميدان من أجل الرد على التحدى الكبير الذى يواجهنا في ميدان الطاقة هذا الى حد أن أمانة المؤتمر مقتنعة بالحاجة الى وضع ترتيبات مناسبة تكفل لها أن تظل على اتصال دائم بكل

ما يحدث تحت رعاية المنظمات الدولية الحكومية العاملة في هذا الميدان ، مما يخدم تنسيق أنشطتنا المعنية بحيث يعود ذلك على الدول الأعضاء بالنفع الأمثل . وأود أن أؤكد للوفود أعضاء هذه اللجنة انني أعلق أهمية كبيرة على ذلك ، وقد تلقيت تأكيدات من منظمات حكومية دولية كثيرة بأنها تود بالمثل التعاون مع المؤتمر .

٣١ - ان المشاكل التي تواجهنا خلال تنفيذنا لهذه الولاية الكبيرة التي أوكلتها الينا الجمعية العامة في القرار ٣٣/١٤٨ ، هائلة وجمّة كما ذكرت . لكنني أود أن أتعهد بأن يبذل زملائي في الأمانة العامة وأنا شخصيا أشد الجهود تركيزا من أجل مجابهتها والتغلب عليها . وأعلم انني استطيع الاعتماد على أصدقاء كثيرين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . وقد تلقينا تأكيدات كثيرة بالاهتمام والدعم من جانب من يهمهم الأمر من أفراد ومنظمات خارج المنظومة . كما أبدى كثير من ممثلي الحكومات أوفى قدر من التأييد لمساعينا في هذا المشروع الجبار . وختاما ، اني على ثقة أنه مهما كانت الصعاب ، فاننا يا سيادة الرئيس قادرون بمعاونة الوفود والحكومات الممثلة هنا على الخروج بحلول بناءة لأية مشاكل وشيكة تهدد طريقنا ، وعلى الوصول بهذا المؤتمر المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وعملية التحضير له الى الهدف المنشود .

٣٢ - ان أمام اللجنة مشروع القرار المقدم في الوثيقة A/C.2/34/L.18 بشأن هذا البند . وأود ان كان ذلك مستصوبا أن أبدى بعض الملاحظات على مختلف عناصر مشروع القرار هذا في مرحلة لاحقة من أعمال اللجنة ، على أن يكون ذلك بالطبع رهنا بما يستجد في هذا الصدد من تطورات في المشاورات غير الرسمية التي قد تجرى .

- - - - -